التهرّب الضريبي في لبنان وتداعياته وسبل معالجته(**)

محمد سليم حمية(*)

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم التهرب الضريبي في لبنان، وتأثير هذا التهرب على المجتمع، إذ تعتبر مسألة التهرب الضريبي مشكلة عالمية لها كثير من التبعات السلبية على اقتصاديات الدول. وتزداد تلك المشاكل في البلدان التي تعيش حالاً من عدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد، وهذا يمنع وجود تمويل حقيقي ومجدٍ للبرامج الأكثر إلحاحاً كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية. وقد انطلق البحث من اشكالية أساسية وفرضيات، وقد تضمن هذا البحث عناوين ذات صلة بالموضوع مثل أسباب التهرب الضريبي وأساليبه وأنواعه، وأنواع الضرائب، وكيفية معالجة التهرب الضريبي في لبنان.

المقدمة:

تُعد الضريبة مصدراً هاماً وأساسياً لإيرادات الدولة التي تحتاجها لسد النفقات العامة اللازمة لتنمية المجتمع واشباع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فالضريبة لها أهداف متعددة يأتي في مقدمتها الهدف الرئيسي والدائم والمتمثل في أولوية الهدف المالي، أي توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة، وأهداف أخرى هي تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحفيز الادخار والاستثمار في بعض أوجه النشاط الاقتصادي ذات الأولوية ودورها في التعجيل بالتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

يحتل النظام الضريبي مكانة محورية في صميم العقد الاجتماعي، ويمثل أداة قوية لإعادة توزيع الثروة والدخل على مختلف الفئات الاجتماعية وبالتالي الحد من التفاوت الطبقي. ذلك أنه يتحكم في الفوارق الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير الخدمات

(*) باحث.

(**) هذه الدراسة أعدت تحت إشراف الدكتور محمد داغر.

الاجتماعية، وتأمين فرص عادلة اقتصادياً من خلال الإنفاق العام[١].

تعدّ مسألة التهرب الضريبي مشكلة عالمية لها كثير من التبعات السلبية على اقتصاديات الدول. وتزداد تلك المشاكل في البلدان التي تعيش حالاً من عدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد، وهذا يمنع وجود تمويل حقيقي ومجدٍ للبرامج الأكثر إلحاحاً كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية[٢].

ويعاني لبنان من ظاهرة الفساد المتفشية في مرافقه الاقتصادية وقطاعاته الحيوية منذ أكثر من ثلاثة عقود. هذه الظاهرة، التي لم تشهد محاولات لمعالجتها، كان لها الأثر الأكبر في تقويض قدرة لبنان على النهوض، فأفرزت مشكلات اقتصادية ومالية أبرزها ارتفاع الدين العام والعجز في الميزانيات العامة، بالإضافة إلى مشكلات اقتصادية اجتماعية كازدياد نسبة البطالة والفقر وهجرة الشباب إلى الخارج.

كثيرة هي وجوه الفساد في لبنان، وهي تختلف في تأثيراتها من وجه إلى آخر، ولعلّ أبرزها التهرب الضريبي الذي يحرم خزينة الدولة من إيرادات مالية تقدر بمليارات الدولارات، تتراوح بحسب تقديرات جهات رسمية ومالية محلية وجهات دولية بين ١,٧ مليار إلى ٦ مليارات دولار سنوياً، فيما تصل تقديرات الخبراء الاقتصاديين إلى نحو ٧ مليارات دولار سنوياً أي ما يصل إلى نحو ٤٠ في المئة من حجم الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، علماً أنه لا أرقام رسمية حول هذه التقديرات[٣].

١ – هدف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على ظاهرة التهرب الضريبي في ظل النظام الضريبي اللبناني ومدى تأثر الحصيلة الضريبية بهذه الظاهرة والوسائل المعتمدة للتقليل من تلك الظاهرة.

٢ – إشكالية البحث:

الضريبة هي من أهم المصادر الماليّة للدولة وأداة فاعلة لتحقيق السياسات الاجتماعيّة وبرامجها التربوية والصحيّة وتفادي الأزمات والمشكلات الاجتماعيّة والاقتصادية كالفقر والبطالة وغيرها.. حيث تساهم أموال الضريبة في تحقيق الإنماء والعدالة الاجتماعيّة والتخفيف من حدة التفاوت الطبقي ودعم الفئات المهمشة. والتهرب من دفع الضريبة يؤدي إلى تقليل الحصيلة الضريبية ما يعني حرمان الدولة من مصدر مهم من مصادر التمويل، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف السياسات الاجتماعية وإلى عدم الاستقرار وضعف الاندماج الاجتماعي في المجتمع. وانطلاقاً من هنا فإن الإشكاليّة الأساسيّة التي تُطرح: إلى أي مدى التهرب الضريبي يساهم في التأثير سلبا على مجتمعنا؟

ويتفرع منها تساؤلات:

– ما هي السياسة الضريبية التي ينبغي اعتمادها في لبنان؟

– كيف يمكن حماية الطبقات الفقيرة والمهمشة في ظل وجود التهرب الضريبي؟

– إلى أي مدى يساهم الفساد في الدولة في اتساع الفجوة بين الطبقات في ظل غياب الحصيلة الضريبية؟

---

(١) https://www.annd.org/uploads/publications/210.pdf

(٢) https://www.annd.org/uploads/publications/210.pdf

(٣) كريستي قهوجي 2020-01-16 https://www.awalan.com/Article/862

– هل هناك أوراق رسمية حول كلفة التهرب الضريبي في لبنان؟

٣ – الفرضيات:

– إن النظام الضريبي وتطبيقاته نتج عنه ظاهرة التهرب الضريبي والتي أثرت بشكل مباشر في تحقيق أهداف الضريبة الاقتصادية والاجتماعية.

– هناك علاقة بين التهرب الضريبي وارتفاع نسبة المشكلات الاجتماعية في غياب السياسات الاجتماعية الناجحة

– هناك علاقة بين التهرب الضريبي والفساد من قبل السلطة مع غياب تطبيق القانون.

٤ – تعريف المفاهيم

أ – التهرب الضريبي (Tax Evasion) :

من الناحية القانونية هو "كل عمل أو امتناع عن عمل يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم السياسة الاقتصادية للدولة وحمايتها، إذا نص على تجريمه في قانون العقوبات أو في القوانين العقابية الخاصة"(٤). أما محاسبياً فهو المخالفة الناتجة عن إخفاء المعلومات المقدمة للإدارة الضريبية أو تحريفها أو تزويرها بهدف تقليل مبلغ الضريبة أو إخفاء مخالفة سابقة(٥). أما البعد الاقتصادي للتهرب الضريبي فهو "سعي المكلف للتخلص الكلي أو الجزئي من التزامه القانوني بدفع الضريبة المستحقة عليه مستعينا في ذلك بمختلف الوسائل غير المشروعة قانوناً"(٦).

التهرب الضريبي هو قيام المكلَّف الخاضع للضريبة (فرد أو شركة) بعدم دفع الضرائب المستحَقة للدولة والمترتبة على دخله أو ثروته أو على أي واقعة أخرى منشئة للضريبة أو (الاستهلاك الاستيراد مثلا)، أو تخفيض مبالغ هذه الضرائب، من خلال استعمال طرق وأساليب غير مشروعة بحكم القانون وتنطوي على الغش والخداع وسوء النية(٧).

ب – الضريبة المباشرة:

هي اقتطاع قيمة ماليّة مباشرة من الأشخاص أو الممتلكات، ويتمُّ تحصيلها بالاعتماد على قوائم اسميّة، وتنتقل بشكل مباشر من الشخص المكلف بالضريبة إلى الخزينة العامة مع انتقال عبئها بشكل كامل؛ أيّ أنّ الشخص المكلف بها هو الذي يتحمّلها(٨).

ج – الضرائب غير المباشرة:

هي القيمة الماليّة التي يدفعها الشخص المكلف بها بشكل مؤقّت، ومن الممكن نقل عبئها الضريبيّ لشخص آخر، وتُفرَض هذه الضريبة أحياناً على الخدمات أو العناصر الاستهلاكيّة، ويتمُّ تسديدها بشكل غير مباشر من خلال الشخص الذي يريد استهلاك شيء ما.

الضريبة غير المباشرة هي نوع من أنواع الضريبة، التي يتم تحصيلها لصالح الحكومة من خلال وسيط. وتفرض هذه الضريبة على الإنفاق أو الاستهلاك والمبيعات، وذلك على خلاف الضرائب المباشرة التي تُفرض على

(٤) التحافي، عبد الوهاب، التهرب الضريبي تحليله ومعالجته، بحث مقدم للهيئة العامة، المؤتمرالاول، العراق٢٠٠١، ص ٢٧.
(٥) أمين، عبد الله محمود، تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي، أطروحة دكتوراه، المستنصرية، ٢٠٠٠ ص ١٤٨.
(٦) يونس، منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، ليبيا، ٢٠٠٤، ص ١٨٢.
(٧) https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/8/17
(٨) https://mawdoo3.com

الدخل والأصول والأرباح. ومن الأمثلة على هذه الضريبة، ما يعرف بالضريبة على المبيعات والضريبة على القيمة المضافة، والتي يتحملها المستهلك بالكامل، إذ يتم تحصيلها منه عبر المتاجر ونقاط البيع[٩].

أولاً: كيف تتم عملية التهرب الضريبي؟

إن غياب تعريف واضح للتهرب الضريبي أدى إلى وجود أساليب وخيارات عدة للتنصل من المسؤولية، وقد استدرك المشرّع اللبناني ذلك فأدخل تعريف التهرب الضريبي في قانون الموازنة العامة الرقم ٢٠١٩/١٤٤، والذي اعتبر أن التهرب الضريبي هو "قيام الشخص الملزم بموجبات ضريبية بشكل متعمد بعدم التصريح عن الضرائب والرسوم المستحقة للدولة والمترتبة على دخله أو ثروته، وعدم دفع الضرائب والرسوم التي يتوجب عليه اقتطاعها أو تحصيلها أو تخفيض تلك الضرائب والرسوم، أو إلغاؤها، أو تنزيلها، أو استردادها من دون وجه حق، وذلك من خلال استعمال طرق وأساليب غير مشروعة تمت تسميتها بوضوح".

وبالإضافة إلى ما تقدم هناك ممارسة متنوعة لتهرب الشركات من الضريبة، ومنها، بحسب الخبير الاقتصادي وليد أبو سليمان، أن بعض الشركات تضع ميزانيتين واحدة غير دقيقة تقدّم لوزارة المالية، والثانية تتضمن الأرقام الحقيقية لموازنة الشركة، كذلك فإن الأفراد وأصحاب المهن الحرة لا يصرحون عن دخلهم الكامل ويساعدهم في ذلك قانون السرية المصرفية[١٠].

ثانياً: أنواع التهرب الضريبي

للتهرب الضريبي عدة أوجه، منها ما هو مشروع أو أقله مجاز وغير مخالف للقانون كالحالة التي يستفيد منها المكلف عندما تكون النصوص مبهمة والأنظمة متساهلة، بحيث يتمكن من البقاء مكتوماً وغير خاضع لأي تكليف على غرار ما يتيحه له نظام الضرائب النوعية المطبق راهناً في لبنان والملائم للإقتصاد الخفي الموازي. كما يتجلى ذلك في حالة منح حوافز ضريبية تفاضلية تمييزية وغير مجدية للمصلحة العامة والتنمية المستدامة مثال الحوافز البالية الممنوحة لبعض القطاعات والنشاطات منذ عقود، والتي لم تعد تتلاءم مع التغيرات الميدانية وتطور الاقتصاد العالمي والرقمي. كما يوجد طبعاً، أوجه أخرى معروفة غير مشروعة ومتعددة للتهرب ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر التهريب على الحدود، ازدواجية القيود الحسابية، العمليات الصورية و/أو الإساءة مع التعسف في استعمال الحق، وإلخ[١١].

وسنفصل الكلام على ثلاثة أنواع: التجنب الضريبي المشروع، الغش الضريبي، الإساءة مع التعسف في استعمال الحق.

أ – التجنب الضريبي المشروع

هو نوع من أنواع من التحايل على القوانين بموافقة ومباركة من المشرّع نفسه، وذلك عبر مجالات وطرق عدة من أجل تخفيض الكلفة الضريبية، كما هو الحال في لبنان بالنسبة إلى الشركات القابضة. وذلك في إطار مساعي إعادة لبنان إلى مركزه المالي للأعمال

(٩) https://www.alarabiya.net/aswaq/economic-terms/2017/02/13
(١٠) https://www.awalan.com/Article/862
(١١) https://www.aldic.net

وجذب المستثمرين الأجانب للعمل في لبنان وفرصت عليهم بنظلة ضريبية محفصلة، وقد نتج عن ذلك أن اللبنانيين عمدوا إلى تأسيس مثل هذه الشركات لتوفير الضرائب، وهذا أمر مشروع.

ب – الغش الضريبي

هو بخلاف النوع الأول فقد حظره القانون ونصّ على معاقبة فاعله والمشاركين له أو المحرّضين، ويعدّ هذا النوع انتهاكاً مباشراً لقانون الضريبة عن سابق إصرار وترصد. وعليه فإن تزوير المستندات وعدم التصريح وإخفاء الأرباح يترتب عليها عقوبات مالية، بالإضافة إلى عقوبات جزائية وعقوبات بالسجن قد تصل إلى ٣ سنوات.

ت – الإساءة مع التعسف في استعمال الحق

هذا مفهوم جديد متطور توصل إليه كل من الاجتهاد الإداري في أحكامه والإدارة الضريبية في عرفها، وقد كرّسه المشرّع اللبناني منذ حين بموجب المادة العاشرة من قانون الإجراءات الضريبية الجديد رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٨ والتي سمحت للإدارة الضريبية أن تعيد توصيف العمليات الصورية أو القانونية في الشكل من أجل محاربة ظاهرتي التهرب والتفلت الضريبيتين، كذلك سمحت للإدارة بتعديل قيمة العمليات وشروطها التي تتم بين أشخاص مترابطين (سلطة الإدارة أو التوجيه) على أساس قيمة وشروط حصلت في عمليات مشابهة بين شخصين مستقلين وضمن شروط تنافسية[١٢].

ثالثاً: أسباب التهرب الضريبي

هناك أسباب عديدة تدفع أو تشجع المواطنين على ممارسة التهرب الضريبي، ومن أبرزها:

– الإحساس بضعف المؤسسات وعجز الدولة على فرض القانون وسيادته، وعدم قدرتها على ممارسة مسؤولياتها الرقابية من أجل وضع اليد على الممارسات التي تعد تهرباً ضريبياً وإحالة أصحابها إلى القضاء.

– الفساد المستشري داخل أجهزة الدولة، وداخل الإدارات الضريبية على وجه الخصوص، والتي تشجع على دفع الرشوات بدلا من أداء الضرائب المستحَقة للدولة.

– العقوبات غير متشددة على المُدانين بتهمة التهرب الضريبي، الأمر الذي لا يحقق الردع المطلوب من العقوبة، ما يشجع المكلفين بالضريبة على التهرب إذا كان العائد المتحصَّل من خلاله أكبر من العقوبة المترتبة عنه.

– الشعور بارتفاع معدلات الضريبة وثقل العبء الضريبي، وعدم الاستفادة –في المقابل– من أي خدمات حكومية، أو الاستفادة من خدمات مفتقدة للجودة؛ فلا يرى المواطن حينئذ أثرا للضرائب التي يؤديها للدولة يعود عليه بالنفع.

رابعاً: أساليب التهرب

تتعدد الطرق والأساليب التي يتبعها الأفراد والشركات من أجل التهرب من أداء الضرائب، ومنها ما يلي:

– عدم التصريح بالمداخيل والإحجام عن تقديم إقرار ضريبي للإدارة الضريبية.

– تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة.

– التلاعب في مبالغ الضرائب المقتطعة من

(١٢) كريستي قهوجي 2020-01-16 https://www.awalan.com/Article/862.

دخل العمال والموظفين بالشركات، وعدم تحويلها إلى الدولة كاملة.

– تقديم فواتير مزورة إلى إدارة الجمارك من أجل تخفيض قيمة الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة المستخلصة على السلع المستوردة.

– ومن الأساليب التي تستعملها الشركات أيضا في التهرب الضريبي، التصريح بفواتير شراء وهمية من أجل تضخيم المصاريف، أو عدم التصريح بعمليات بيع بغرض التقليل من العائدات[١٣].

خامساً: أنواع الضرائب:

أ – الضرائب المباشرة:

وهي التي تطال مباشرة المبلغ نفسه لدخل المكلف أو قيمة ثروته ورأسماله. ويجري التمييز عادة بين فئتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة وهي الضريبة على الدخل، والضريبة على الثروة ورأس المال.

ضريبة الدخل ويمكن أن تفرض على جميع أشكال الدخل (رواتب وأجور وأرباح وفوائد وريوع،.. الخ)، كما أنها يمكن أن تطال الأفراد كما الشركات. وتأخذ ضريبة الدخل عامة شكلين رئيسيين: ضريبة نوعية Cédulaire وهي التي تفرض على كل فئة دخل بحسب مصدره بشكل منفصل (أجر، ربح صافي أو تجاري، ريع عقاري،... الخ) وضريبة عامة أو مركبة وهي التي تفرض على مجموع الدخول المكلف مهما كان مصدرها.

الضريبة على الثروة أو رأس المال: وهي غير منتظمة وتندرج عادة في ثلاث فئات

– الضريبة التي تطال انتقال الثروة (ضريبة الإرث).

– الضريبة التي تطال الزيادات الاستثنائية في الثروة (أرباح البورصة، أرباح اليانصيب، الزيادة في قيمة الملكية ...Plus values الخ)

– الاقتطاع من مجمل ثروة المواطن. وهذا لا يحصل عادة إلا في ظروف استثنائية، كالمساهمة في إعادة الإعمار بعد حرب مدمرة.

ب – الضرائب غير المباشرة:

وهي التي تطال الدخل أو رأس المال عند استعماله أي التي تطال الإنفاق على السلع والخدمات. وتأخذ هذه الضرائب عادة شكلين رئيسيين، فتكون إما ضرائب خاصة تطال هذا الصنف أو ذاك من المنتجات: محروقات، كحول، سيارات،... الخ (وهذه الضرائب يمكن بدورها أن تكون ضرائب على المعاملات الداخلية على السلع والخدمات أو ضرائب التجارة الخارجية (رسوم جمركية)، وإما ضرائب عامة موحدة على جميع المنتجات.

والضرائب غير المباشرة العامة أو الموحدة يمكن أن تأخذ بدورها ثلاثة أشكال رئيسية:

– الضريبة على مجمل المبيعات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو البيع (من الإنتاج إلى البيع بالجملة، إلى البيع بنصف الجملة، إلى البيع بالمفرق). وهذا ما يجعل الضريبة المذكورة تراكمية، فتلقي بعبئها بشكل خاص على المنتجات التي تصل إلى المستهلك من المنتج عبر وسطاء كثر.

– الضريبة التي تطال المنتجات في مرحلة واحدة. إما في بداية السلسلة التجارية (الرسوم على الإنتاج)، أو في نهايتها (الرسوم على الاستهلاك). وفي هذه الحال يكون معدل الضريبة مرتفعاً نسبياً ما يدفع إلى الغش والتهرب منها.

(١٣) https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/8/17

– الضريبة على القيمة المضافة وهي إلى الآن أفضل الأشكال المعتمدة للضريبة العامة غير المباشرة، لأنها تطال المنتجات في كل مرحلة من السلسلة التجارية كما في الشكل الأول. إلا أنها لا تطال سوى الفرق بين قيمتها عند بيعها في آخر مرحلة معينة، وقيمتها أو قيمة المنتجات الوسيطة الداخلة في إنتاجها، في بداية المرحلة نفسها[١٤].

سادساً: واقع النظام الضريبي في لبنان

يتّسم النظام الضريبي في لبنان بتكيّفه مع حاجات الاقتصاد الريعي. فهو يكافئ أصحاب الريوع والرساميل ويعفيهم من أيّ ضغط ضريبي، وينقل ٩٠٪ من هذا الضغط إلى الفئات الشعبية من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

سابعاً: السياسة الضريبية التي ينبغي اعتمادها في لبنان

من المهم البحث عن الإصلاحات المطلوبة وعن شوائب النظام الضريبي الحالي؛ ولا بد من تقليص العجز المالي وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي لضمان حدوث نمو مستقبلي حيث يقتضي أن يشكل البعد الضريبي جزءاً من برنامج تكييف اقتصادي أوسع نطاقاً وأن يتمتع بالمصداقية، مع ضرورة أن يكون ذلك مصحوباً أيضاً بإصلاحات سياسية من شأنها تحفيز عامل الثقة بالحكومة وذلك، قبل زيادة الضرائب. وبالقدر نفسه من الأهمية، لا بد من أن يكون التطلع إلى اعتماد نظام ضريبي أكثر فعالية وعدالة، حيث يلزم إعادة تنظيم الإنفاق العام حتى تتمكن الدولة من تأمين الخدمات الاجتماعية وتقديمها وخدمات البنية التحتية التي تسمح بتحقيق مكاسب في الحراك الاجتماعي وزيادة الإنتاجية في العمل[١٥].

يُشكل النظام الضريبي أساس أيّ تحديات سواء كانت طويلة أم قصيرة المدى. ويحتاج النظام العقيم الحالي – بقاعدته الضيقة وثغراته الكبيرة والتراجع البالغ في الإيرادات– إلى إصلاحات كبرى. فمن أجل زيادة الإيرادات الضريبية مع الوقت، وفي الآن ذاته بناء مجتمع أكثر شمولية وإنتاجية، ينبغي إعادة هيكلة النظام الضريبي لجعله أكثر عدلاً وإنصافاً، وتعزيز الامتثال الضريبي، وتوسيع المطرح الضريبي. ويتطلب ذلك أيضاً الاستعاضة عن الإعفاءات الضريبية المتعددة التي تخدم الدوافع الريعية بأخرى تحقق المنفعة العامة. والأهم من ذلك، يتطلب أيضا تعزيز قيم النزاهة والمواطنة الضريبية.

١ – حجم الإيرادات

تُعد نسبة الإيرادات الضريبية منخفضة في لبنان، فقد شكلت حوالي ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٨ – وهي نسبة متقاربة مع مثيلاتها في السنغال وكوستاريكا، لكنها تظل أدنى من متوسط الإيرادات الضريبية في المناطق النامية – بما في ذلك متوسط بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٧٪)، والبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وبلدان أميركا اللاتينية (٢٣٪). بالنسبة إلى المنطقة، تقترب نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان من نسبتها في مصر الأكثر فقراً بكثير (حيث

(١٤) https://www.lebarmy.gov.lb/ar
(١٥) https://www.arab-reform.net/ar/publication

تبلغ ١٦,٧٪)، ولكن اقل من تركيا (٢٤,٤٪)، والمغرب (٢٧,٨٪)، وتونس (٣٢,٦%)[١٦].

٢ – النظام الضريبي يعزز الفوارق

إضافة الى حجم الايرادات الضئيل نسبياً، تعتمد معظم الدول النامية إلى حدٍ كبير على الضرائب غير المباشرة، وذلك لأن تحصيلها أيسر من تحصيل ضرائب الدخل. يعتمد النظام بصورة أساسية على الضرائب غير المباشرة، فقد شكلت ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك ورسوم الجمارك ما يصل إلى ٥٦٪ من إجمالي الإيرادات سنة ٢٠١٥، ووصلت نسبة تلك الضرائب مجتمعة إلى ٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٥ . تشكل الضرائب غير المباشرة نسبة من الإيرادات أكبر بكثير مما هي عليه في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. لكن الأمر البارز بالنسبة إلى لبنان هو الحصة المنخفضة للغاية من الإيرادات المحصلة من خلال النظام الضريبي التصاعدي، والتي تقدر بنحو ١١٪ فقط. والسبب هو أن الأجور والدخل المتأتي من الأملاك المبنية والإرث، هي الوحيدة المفروض عليها ضرائب بمعدلات وشطور تصاعدية؛ مع الإشارة إلى أن تلك المعدلات لا تزال غير تصاعدية بما فيه الكفاية (على الرغم من الزيادة الأخيرة في ٢٠١٩ لأصحاب الدخول الأعلى من ٢٠ إلى ٢٥٪)، فضلاً عن أن أرباح الشركات (التي تشمل أرباح المهنيين أصحاب التراخيص وكذلك الشركات المؤسسات الفردية التجارية)، عائدات الفوائد، الأرباح الرأسمالية وتوزيعات الأرباح يُفرض عليها ضرائب بمعدلات ثابتة. علماً أن حصة الضرائب التصاعدية في البلدان التي تستند إليها المقارنة أعلى بمرتين إلى ثلاثة مرات، حيث غالباً ما تكون معدلات ضرائب الدخل وكذلك ضرائب الشركات أعلى وتتسم بطابع تصاعدي أكثر[١٧].

تستند الضرائب المفروضة على دخل الأفراد في لبنان إلى نظام قديم بالٍ، حيث تفرض الضرائب على كل مصدر على حدة، بل وتفرض الضرائب بمعدل منفصل على كل من: الأجور والأرباح من عائدات الفائدة وتوزيعات أرباح الأسهم وتأجير الأملاك المبنية والأرباح الرأسمالية.

ثامناً: مكافحة التهرب الضريبي

هناك حاجة إلى توسيع الوعاء الضريبي (أي القاعدة الضريبية) بشكل كبير ليشمل الفئات الأغنى في المجتمع؛ إذ تشير جميع التقارير إلى أن الامتثال الضريبي منخفض للغاية في أوساط الأثرياء. بالتوازي مع ذلك، لا بد من تواصل الجهود لتثقيف صغار دافعي الضرائب، من أجل تعزيز درجات الامتثال.

إن تأمين الإيرادات الضريبية بشكلٍ أكثر فعاليةً تنطوي على تعديل سلوك المكلفين، وهذا يتطلّب جهوداً ذات ثلاثة أبعاد: توفير المعرفة والمعلومات، تحقيق إصلاحات لتعزيز سيادة القانون، والأهم زيادة الثقة في الدولة، وهو ما يستدعي تقدماً في فعالية الدولة وفي إمكانية تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

تاسعاً: حلول

١ – ضرورة العمل على تقوية المواطنية الضريبية من خلال إعلام المكلّف بأن دفع الضريبة هو واجب عليه تجاه دولته، يحصل

(١٦) https://www.arab-reform.net/ar/publication
(١٧) https://www.arab-reform.net/ar/publication

بالمقابل على خدمات عامة، حيث يجب على الدولة توسيع قاعدة مكلّفيها.

٢ – يمكن للدولة اتباعها في تحصيل ضرائبها من خلال توثيق المعلومات لدى السلطة الضريبية المركزية لتحليلها (Data Mining)، بالإضافة الى تعميم الرقم الضريبي الموحد لجميع المواطنين والمقيمين الأجانب يتم استخدامه في كل تعاملاتهم المصرفية والمالية.

٣ – على الهيئات الرقابية أن تكون متشددة في عملها لوقف الفساد في الادارات العامة لأنه يعتبر نوعاً من انواع التهرب الضريبي، مضيفاً انه يجب تفعيل القانون الذي تمّ وضعه حديثاً ويفرض على أي مستدين تقديم بيانات مالية مصدقة من وزارة المال.

٤ – وبالنسبة إلى الأفراد وأصحاب المهن الحرة، يجب رفع السرية المصرفية في حال الشكوك في سلوك هؤلاء، وتشديد الرقابة على المعابر الشرعية ومنها المرفأ من خلال "السكانر."

٥ – أن تمارس الأجهزة القضائية والرقابية فيها مهامها بشكل جدي وفعّال، والاهم تزامن ذلك مع التزام وطني شامل وقناعة تامة بأن هذه الدولة هي دولتنا وواجبنا المحافظة على حقوقها.

٦ – تحسين آليات الاستقصاء والمراقبة وتطوير لملاحقة المكتومين والمخلين عن طريق إجراءات وتدابير عملية متعددة نذكر منها توثيق المعلومات من خلال الواجهات الإلكترونية (interfaces) وقواعد البيانات المتسلسلة (Blockchain) لتحليلها من قبل الإدارة الضريبية، وكشف الثغرات، وكذلك إنشاء قاعدة ترابط بين الإدارات تساعد في كشف عمليات الإخفاء والتهرب والاحتكار والتلاعب في الأسعار (data mining)؛ على أن يترافق ذلك كله مع إصلاحات تشريعية ضرورية ومن ضمنها فرض موجب التصريح عن الذمة المالية (الثروة) المتراكمة في الداخل والخارج، وكذلك النفقات لتتبع العمليات وتحليل وضع المكلفين والتفاوت الحاصل بين مدخولهم المصرح عنه وثروتهم الفعلية أو مظاهر الإثراء الخارجي[١٨].

٧ – يتوجب على الدولة إقرار نظام الضريبة الموحّدة على الدخل الذي يؤدّي إلى رفع الإيرادات المحصّلة من هذه الضريبة ويسهّل حياة المكلّف لناحية تقديمه تصريحاً واحداً عن دخله.

٨ – يتوجب إعادة النظر به لأن إيجارات الأملاك البحرية مصدراً مهمّاً للإيرادات.

٩ – يجب إعادة النظر بموضوع الضريبة على الشركات العقارية ومنع التهرب الضريبي وفرض نسب على عمليات المتاجرة العقارية عبر الأسهم.

خلاصة

يتجلى من تقييم النظام الضريبي وأدائه في المرحلة السابقة تناقُضٌ فاضح بين صورة نظام سياسي مهيمن وضعفه: فهناك رغبة عارمة لدى الساسة لتوزيع الريع على أتباعهم لتأمين نفوذهم وسلطتهم، مع وجود مستوى منخفض نسبياً من إيرادات الدولة، بسبب فرض ضرائب منخفضة النسب على المداخيل العالية ورؤوس الأموال والثروات.

تُمثل إعادة بناء الوعاء الضريبي استناداً إلى مبادئ الكفاءة والإنصاف، جزءاً محورياً من القدرة على مواجهة الأزمة المالية الحالية وشقّ مسار نمو حيوي ومستدام. هذا النمط من إصلاحات السياسات الشاملة تتطلب شجاعة

(١٨) https://www.aldic.net/

سياسية ودعماً شعبياً من جماهير تثق في حكومتها. ولكن لسوء الحظ لا تتوفر هذه العناصر اليوم. يجب أن يصبح النضال لتحقيق العدالة المالية والفعالية أمراً أكثر محورية في الاهتمامات السياسية اللبنانية. والواقع أن من الأسباب الأساسية لعدم استمرار الاصلاحات الاقتصادية اللازمة دون إجراء إصلاحات سياسية هو أن تحصيل الضرائب يُواجَه بالرفض حين لا يصحبه تمثيل سياسي كافٍ.

لائحة المصادر والمراجع

١ – أمين، عبد الله محمود، تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي، أطروحة دكتوراه، المستنصرية، ٢٠٠٠.

٢ – التحافي، عبد الوهاب، التهرب الضريبي تحليله ومعالجته، بحث مقدم للهيئة العامة، المؤتمرالاول، العراق، ٢٠٠١.

٣ – يونس، منصور ميلاد، مبادئ الماليّة العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، ليبيا، ٢٠٠٤.

مواقع انترنت:

1 - https://www.lebarmy.gov.lb/ar

2 - https://www.arab-reform.net/ar/publication

3 - https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/8/17

4 - https://www.arab-reform.net/ar/publication

5 - https://www.annd.org/uploads/publications/210.pdf

6 - https://www.awalan.com/Article/862 2020-01-16 كرستي قهوجي

- https://www.aldic.net/

- https://al-akhbar.com/Issues/266396

- https://www.alarabiya.net/aswaq/economic-terms